Most_ism45@yahoo.com

حلول لبعض مشاكل المجتمع المصري

مصطفي محمد إسماعيل

الطبعة الثانية

1978

للفكر – للعمل – للحب

دعودة

للفكر ـ للعمل ـ للحب

حـــــلول

لبعض مشاكل المجتمع المصري

في هذا الكتاب :

- شقة بدون خلو .
- رحلة الي بور سعيد بدون متاعب .
- القاهرة مدينة هادئة بدون إختناقات .
- تعال نعمل سويا قرشك وعرقي ليتملك.

كلانا خمسة أفدنة .

- القطاع العام ملك للعاملين به .

وموضوعات أخري

مصطفي محمد إسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالي:

إن الله اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ، وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن ، من أوفي بعهده من الله .

فأستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم .

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية رقم (17)

أهـداء

الي كل يد تبني ... وعقل يتدبر .. وقلب ينبض لرفعة مصر

تحت مظلة الأمان التي أرساها السيد الرئيس محمد أنور السادات .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الإصدار الإكتروني للكتاب

إنني إذ أعيد إستعراض هذا الكتاب عن تصوري لحل بعض مشاكل المجتمع المصري الذي تراكمت مشاكله نتيجة لخوضنا الكثير من الصراعات خلال الستين عاما الماضية سواء صراعات سياسية أو إجتماعية بالإضافة الي أربع حروب متوالية، من أجل تأكيد حقنا في الإستقلال وحرية إختيار طريقنا في الحياة .

فإنني أقدر التضحيات الباهظة التي قدمها هذا الشعب ،سواء تضحيات بالأنفس أو الأموال ،خلال هذه الفترة والتي توجت بثورة 25 يناير 2011 وما قدمة الشباب من شهداء ومصابين من أجل حرية ورفعة وشرف هذه الأمة .

وإيمانا بأن هذا الشعب قادر علي النهوض مرة أخري وتعويض ما فاته خلال تلك السنين العجاف في حالة توافر الإرادة السياسية والإخلاص والأمانة من ولي الأمر .

ولقد كان الدافع الرئيسي من أصدار هذا الكتاب في السابق هو خوفي علي مستقبل البلاد نتيجة للتحول من النظام الإشتراكي إلي النظام الرأسمالي علي أثر تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي ومردود ذلك علي مكتسبات الشعب الإقتصادية ، والخوف علي مصير القطاع العام من جهه وجدوي تطبيق سياسة الدعم ومدي إستفادة المستثمرين من المناخ العام للأجور في ظل سياسة الدعم .

وبعد أن كان اليأس قد تسرب إلي نفسي بعد عرض هذا الكتاب منذ 35 عاما علي السيد الرئيس / محمد أنور السادات في صورة خطاب مسطور بخط اليد زيلته بعنوان المنزل خوفا من ملاحقة أجهزة أمن الدولة ،وذلك في أعقاب أحداث يناير 1977.وتم تسليمه اليه في منزله بالجيزة عن طريق السكرتير الخاص به وكان يدعي أبو الخير ، وإنصافا للحق فقد قام السيد الرئيس بقراءة الخطاب في حينه ،وتم أرسال نسخ منه إلي الوزارات المعنية ،وقد رد السيد الرئيس علي الخطاب بخطاب شكر ، كما وصلتني خطابات شكر من الوزارات المعنية مما يفهم منه إهتمام السيد الرئيس بمحتواه ، كما ظهرت بعض عناوين الكتاب في الجرائد وإستبشرت خيرا دون طائل ، وإنتظرت عاما كاملا لأري أي مردود إيجابي دون فائدة .

وهنا قررت طباعة الرسالة كما هي في كتيب صغير علي نفقتي الخاصة ومن واقع

المدخرات البسيطة في دفتر التوفير . وذيلت الكتاب بأسمي مجردا دون عنوان إيثارا للسلامة وقمت بتسليم أول نسخة منه إلي الرئيس / أنور السادات مع خطاب أثر عودته من زيارة القدس وذلك عن طريق سكرتيره الخاص وذلك حتي آمن ردود الأفعال من أجهزة الأمن المختلفة ، ثم قمت بعرضه في مكتبة مدبولي ووزعت نسخ منه علي إستحياء علي الصحف القومية والكتاب والصحفيين مثل مصطفي أمين وعبد الرحمن الشرقاوي وسعيد سنبل والدكتور/ حسين مؤنس في دار الهلال الذي نفحني عشرة قروش لثمن الكتاب والأستاذه أمينة السعيد في الأخبار وكذلك قدمت نسخة منه في جريدة روز اليوسف ،وكان الهدف أن يتبني أحد ما تحتويه من أفكار، وخاصة إن المواضيع عامة والمؤلف مجهول ،كما قمت بتقديم الكتاب الي الدكتور/عبد العزير حجازي في مكتبه بشارع الشواربي ،وكان قد ترك الوزارة من فترة قصيرة وأعجبته أحد مواضيع الكتاب والخاص بالمناطق الحرة،كما قمت بتقديمه الي الوزير المهندس/ حسب الله الكفراوي الذي إستقبلني في مكتبه في الوزارة وأعجبته فكرة بناء المنزل في حل مشكلة الأسكان وأطلق عليها شقة الأمل.

ومضت الأيام وتحول كل شيء الي سراب .

لم أنجح في تسويق الكتاب الذي جعلته بسعر التكلفة عشرون قرشا لاغير ، وضاعت مدخراتي هباء .وأغلب ما قمت بتوزيعه كان إهداءات .... ولا أحد يقرأ الكتاب المجاني .

ولا يفوتني ذكر إعادة تقديمي الكتاب الي الرئيس/محمد حسني مبارك أثر توليه الرئاسة عام 1981 مع خطاب تهنئة والصقت به بوستر بأسمه مع تمنياتي بالمستقبل المشرق للبلاد ، ولكن لم يصلني منه أي رد علي الإطلاق ، وهنا تأكدت أنه لا فائدة علي تحقيق أي إصلاحات في البلاد في المستقبل القريب . ... حتي تفجرت ثورة 25 يناير المجيدة .

ومن متابعتي لـلأ حداث بعد الثورة ،وأحاديث السياسيين والناشطين في الصحف والفضائيات لم أجد المطالب الأساسية التي قامت من أجلها الثورة (عيش _ حرية _ عدالة إجتماعية) لها صدي فعلي سواء علي أرض الواقع أو في تصورات المتحدثين ، مع إننا الآن نبحث عن مجتمع جديد نأمل فيه أن يملك فيه المواطن قدره وتتاح له إستغلال قدراته دون إستغلال أو إحتكار ويتملك فية مقدرات بلده ووسائل الإنتاج فيه ، ويكون شريكا في الوطن وله دور إيجابي وليس مجرد تابع يتوسل الوظيفة أو العلاوة، يمتلك منزله ويمتلك أرضه

ويمتلك مصنعه إمتلاكا فعليا وليس أسميا كما سبق ذكره في دستور عبد الناصر (القطاع العام ملك لقوي الشعب العاملة) .بينما لم يجد الشعب منه شيئا عندما تم بيعه ، ولوكان العمال يمتلكون أسهما فعلية لما إستطاع أحد بيع القطاع العام لكل من هب ودب، ووجد من يدافع عنه ويحميه.

إن ثورة 25 يناير 2011 يجب أن تؤدي الي نهاية لمتاعب الجماهير ومعاناتها، ولم يعد مقبولا أن يستمر مسلسل النزيف والمعاناه بعد اليوم

وأجد نفسي الآن ونحن نتهيئ لإنتخاب رئيس جمهورية الثورة وهناك دعايات إنتخابية للمرشحين مدفوعا لنشر ماتضمنته هذه الرسالة من حلول.

وإنني إذ أطرح هذه الأفكار علي أبناء هذا الوطن، فذلك لأنه المنوط الفعلي لتنفيذ هذه الأفكار.وإنني أتوجه بالدعوة لمرشحي رئاسة الجمهورية ولشبابنا الفتي لتحقيق بعض الأفكار التي تضمنها هذا الكتيب الذي حرصت علي تسجيله كما هو حتي يتبين غياب الأرادة السياسية طوال تلك الفترة السابقة عن العمل في صالح أبناء هذا الوطن ، كما طرحت نفس الأرقام للمبالغ المطلوبة لتنفيذ المشاريع لملاحظة مدي التدهور في قيمة الجنية المصري بعد 35 عاما .

وآمل أن نصل معا بالحلول المطروحة لصيغة ملائمة للتنفيذ من أجل رفعة ورفاهية هذه الأمة .

مع شكري وإمتناني .

مصطفي محمد إسماعيل

3 مايو 1433 هـ / 2012 م

Most_ism45@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤلف

إنني إذ أتصدي للكتابة عن تصوري لحل بعض مشاكل المجتمع المصري الذي تركمت

مشاكله نتيجة لخوضنا الكثير من الصرعات خلال خلال الثلاثين عاما الماضية سواء صرعات سياسية أو إجتماعية بالإضافة الي أربع حروب متوالية، من أجل تأكيد حقنا في الإستقلال وحرية إختيار طريقنا في الحياة .

فإنني أقدر التضحيات الباهظة التي قدمها هذا الشعب ،سواء تضحيات بالأنفس أو الأموال ، وأحيي جهاده من أجل رفعة وشرف هذه الأمة .

وإيمانا بأن التكاليف التي كابدناها خلال صراعنا لشق طريقنا في الحياة هي التي ساهمت في إعداد وتنمية قدرات هذا الشعب بما يفوق ما تم إنفاقه .

ولست أستطيع أن أدعي أنني من المتمرسين في الكتابة أو الخبرة بالشئون الأقتصادية.

وهذه الصفحات لم تكن معدة للنشر ، ولكنها ما تضمنته رسالة مواطن عادي من أبناء هذا الوطن للسيد الرئيس المؤمن / محمد أنور السادات عقب أحداث التخريب في 18 /19 يناير 1977 تحت عنوان :

(بعض الخواطر والأفكار نتيجة التفاعل مع أحداث التخريب يومي 18/19 يناير كمساهمة في إزالة آثار التخريب والقضاء علي الأفكار والمبادئ الهدامة بصورة عملية وكشف زيفها وعدم جدواها في تقديم الحلول من أجل التنمية) .

وإنطلاقا من شعوري كمواطن أسترد حريته بثورة التصحيح التي كانت أزهي ثمارها نصر أكتوبر المجيد .

وإيمانا بما أعلنه السيد الرئيس من أن سلاح التشكيك مرفوض ، والأرهاب الفكري مرفوض ، والمزايدة علي متاعب الجماهير ومعاناتها لم تعد أسلوبا يقبله منطق سياسي أو أخلاقي .

وإستجابة لدعوة سيادته للوصول إلي حلول لمشاكل جماهير الشعب .

أجد نفسي الآن ونحن نحتفل هذه الأيام بالعيد السابع لثورة التصحيح مدفوعا لنشر ماتضمنته هذه الرسالة من حلول.

وإنني إذ أطرح هذه الأفكار علي أبناء هذا الوطن، فذلك لأن المنوط الفعلي لتنفيذ هذه المشروعات ينبع من الأفراد والجماعات ،وليس التواكل علي أجهزة الدولة لتصنع كل شيء .

إنني أتوجه بالدعوة لعلمائنا ومفكرينا العظام بالأ يضنوا علينا بخبراتهم وتقديم جهودهم

ودراساتهم لسرعة تحقيق التنمية ودفع عجلة الإنتاج، والأ ينتظروا تكليف مباشر .

وآمل أن يجدوا في السطور التالية ما يثير شهيتهم ،ويجدوا داخلها ما قد يكون ملائما للطبيق .

كما أتوجه بالدعوة لشبابنا الفتي للمساهمة بجهوده وطاقاته للقيام بالعمل الثوري في معركة البناء والتشييد، إثباتا بأن أبناء هذه الأمة التي حققت نصر أكتوبر لقادرة علي المزيد من الإنتصارات في مجال التنمية والتشييد، وتأكيدا بأن روح أكتوبر قد سرت قي النفوس . آملا أن تتقد روح أكتوبر وتلتهب شعلتها بتكاتف قوي الشعب العاملة خلف رئيسنا المؤمن / محمد أنور السادات للتعاون لبناء نهضة أمتنا العريقة حفاظا علي السلام الإجتماعي القائم علي شريعة الله وعدله.وإنماء لروح الحب ونبذا لمجتمع الحقد والتجريح والهدم .

وأتشرف بتقديم خالص الشكر للسلطة التنفيذية لما أولته من إستجابة لما تضمنته رسالتي من حلول، والذي بدي سواء من خلال اللقاءات والمناقشات مع كبار المسئولين لبعض ما تضمنته رسالتي هذه أو من خلال التنفيذ الفعلي .

وآمل أن نصل معا بالحلول الباقية لصيغة ملائمة للتنفيذ من أجل رفعة ورفاهية هذه الأمة .

مع شكري وإمتناني .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

مقدمة

من منطلق الإيمان بالقدرات الكامنة لهذا الشعب عندما يتم تفجيرها وتوجيهها التوجيه السليم لخدمة التنمية والتقدم لهذه الأمة.

وإعتمادا علي الإمكانيات الذاتية للبلاد وإستغلالا لثروتها البشرية مع تقليل الإعتماد علي السراب العربي (البترول العربي) دون طائل .

أتقدم ببعض الأفكار المتواضعة مساهمة في بناء طوبة في صرح تهضتنا القادمة إن شاء الله. يرتكز مضمونها علي القضاء علي الإستغلال والإحتكارات في جميع صورها وتنمية لمجتمع الحب ونبذ الحقد والكراهية ، والتمسك بأخلاق القرية .

وإيمانا بقول رئيسنا المؤمن / محمد أنور السادات :

(إن إشتراكيتنا إشتراكية تمليك لا إشتراكية تجريد).

مع فتح جميع القنوات والمسالك لدفع عجلة الإنتاج وإتاحة الفرصة لكل قادر علي العمل ، وإرساء لقواعد الرأسمالية الوطنية النظيفة ، وإتاحة الفرصة لها للتقدم والإزدهار بالعمل والجهد وحده . وتشجيعا للقطاع الخاص علي تكوين شركات مساهمة مع الحكومة .

بحيث يؤدي ذلك كله إلي خلق المناخ المناسب لنمو الإستثمارات المحلية والأجنبية في مجال الإنتاج والتنمية ، وتحقق سياسة الإنفتاح الهدف المرجو منها مع إمكانية وصول حجم الأستثمارات الوطنية إلي الف مليون دولار سنويا .

بدلا من إستنزاف مدخرات المواطنين العاملين في الخارج في إغراق البلاد في بحر من السلع الكمالية .

مع تخصيص القروض الأجنبية لشراء مستلزمات الإنتاج .

ولا تقاس قوة الدولة بقدرتها علي منح رعاياها، بل بقدرة الرعية علي العطاء للدولة بحيث يكون دور الدولة هو تنمية لقدرات الرعية علي العطاء .

ونحن الآن في عهد الحرية والديموقراطية التي تبدو في أجل مظاهرها في إصرار السيد الرئيس المؤمن / محمد أنور السادات علي توفير الحياة الديمقراطية للشعب ، وإعطاءه عجلة القيادة لتوجيه دفة الأمور إتجاه المستقبل المنشود.

وهذه المبادرة من السيد الرئيس يجب أن يتبعها مبادرات من داخل صفوف هذا الشعب بعد تفهم روح المبادرة ، ويتولي مسئوليات حاضره ومستقبله ، ويقف شجاعا غير هياب في مواجهة المصاعب والشدائد التي تتهددة حتي يتغلب عليها ويتكاتف مع السلطة التنفيذية من أجل حلها .

وإيمانا بأن هذا الشعب المكافح لقادر علي أن يلحق بركب الحضارة والرفاهية خلال

عشرة أعوام من الأن .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

فهرس

الموضـــوع

1- مشروع بإلغاء الدعم الحكومي علي السلع .
2- مشروع تطوير نظام العمل بالقطاع العام .
3- مشروع تنظيم الجمارك في المناطق الحرة .

4- مشروع حل مشكلة الإسكان باجهود الذاتية .

5- مشروع لتخفيف كثافة المنشآت الصناعية في مدينة القاهرة.

6- مشروع إنشاء مجمعات زراعية بإستصلاح مساحات في حدود عشرة آلاف فدان بالجهود الذاتية .

الباب الأول

مشروع بإلغاء الدعم الحكومي علي السلع

الغرض:

1- ضمان وصول القيمة الفعلية للدعم للمواطنين وخاصة الطبقة الكادحة.

2- القضاء علي العناصر المستغلة للدعم للإثراء غير المشروع سواء من التجار الجشعين ،أو عناصر منحرفة تتحكم في التوزيع داخل الجهاز الحكومي .

3- التخفيف علي الحكومة ووضع حد للإنفاق الحكومي علي الدعم نتيجة للزيادة المستمرة في كل من الأسعار العالمية وزيادة السكان .

4- التخفيف علي الطبقة الكادحة ، ورفع الحد الأدني للأجور .

5- تحقيق التوازن في الأجور بين العاملين في الدولة والقطاع الخاص .

6- تحقيق الإنفتاح علي أسس سليمة ، ومنع كل من المستثمر الأجنبي والقطاع الخاص من تحقيق الأرباح الطائلة نتيجة الإستفادة من المناخ العام للأجور في ظل سياسة الدعم .

7- عدم إستفادة الممولين للتهريب من الضرائب والأجانب والسواح بالدعم .

فكرة المشروع :

تعتمد فكرة المشروع علي توزيع قيمة الدعم بالتساوي علي المواطنين حسب تعدادهم،وذلك في صورة علاوة غلاء معيشة للعاملين في الدولة والقطاع العام من العمال والموظفين بالإضافة إلي رفع سعر شراء المحاصيل الموردة إلي الدولة من الفلاحين.أما بالنسبة إلي للعاملين بالقطاع الخاص فيتم رفع حد الإعفاء الضريبي للمولين زيادة تتناسب مع عدد العاملين طرفهم. بحيث يتم عن طريقهم صرف علاوة المعيشة للذين يقل مرتبهم الشهري عن خمسين جنيها فقط ولايستفيد من يتعدي ذلك ويرفع حد الإعفاء الضريبي للمولين .

وذلك بشرط عدم إرتفاع أسعار باقي السلع التي لا يشملها الدعم وتثبيت أسعارها .

وبفرض أن قيمة الدعم السنوي علي السلع تساوي سبعمائة وعشرون(720) مليون جنيه ، وعلي أساس أن تعداد السكان في جمهورية مصر العربية حوالي 40 مليون نسمة فإن نصيب الفرد من الدعم الحكومي يساوي ثمانية عشرة جنيها سنويا ، أي 1.5 جنيه شهريا .

فإنه يمكن صرف علاوة غلاء للعاملين في حدود 2.5 جنيه شهريا للأعزب ،وخمسة جنيهات للمتزوج ، ويصرف 1.5 جنية عن كل فرد ممن يعولهم .

وأن يتساوي في صرف علاوة الغلاء صغار الموظفين مع كبار الموظفين ،ويتم فرض رقابة صارمة من الدولة لتثبيت أسعار باقي السلع ومعاقبة المخالفين .

نتائج تنفيذ المشروع :

1- رفع الحد الأدني للأجور وتوازن الأجور مع زيادة الأعباء العائلية .

2- تشجيع الممولين علي الإفصاح عن دخولهم الحقيقية نتيجة زيادة حد الإعفاء الضريبي بزيادة عدد العاملين .

3- القضاء علي الممولين من الباطن وإجبارهم علي تسجيل معاملاتهم .

4- ضمان تحصيل جزء من الضريبة المستحقة علي الممولين والعاملين بالقطاع الخاص تعاجل نسبة إستفاتهم من الدعم الحكومي .

5- تشجيع الفلاحين علي التوسع في زراعة المحاصيل الموردة للدولة ، والتوسع في زراعة الحبوب خاصة(بعد الغاء الدعم عن القمح) خاصة في الأراضي المستصلحة حديثا .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

الباب الثاني

مشروع تطوير نظام العمل بالقطاع العام

الغرض:

1- العمل علي إنطلاق القطاع العام وإمكانية تنافسه مع القطاع الخاص في ظل سياسة الإنفتاح.

2- تحرير القطاع العام من نظام العمل الحكومي .

3- خلق الحوافز بالقطاع العام مع ربط الأجر بالإنتاج .

4- خلق روح المسئولية للعاملين بالقطاع العام.

5- تمليك العاملين بالقطاع العام نسبة 20 % من أسهمه كحد أدني تمليكا فعليا .

6- تشجيع الإستثمارفي شركات القطاع العام في حدود من 20 – 40 % من أسهمه .

7- توفير السيولة النقدية سواء بالعملة الصعبة أو المحلية اللازمة لتطوير العمل وإنطلاقه .

فكرة المشروع :

1- العمل علي فصل شركات القطاع العام عن الحكومة ومعاملتها معاملة القطاع الخاص وعدم توليتها بأي إمتيازات خاصة سواء عند الحصول علي المواد الأولية أو تسويق المنتجات المصنعة وحرية تقدير أسعارها.

2- العمل علي تحصيل الضرائب منها أسوة بالقطاع الخاص مع مراقبة جودة المنتجات المصنعة من جهة حكومية .

3- يتركز دور وزارة الصناعة علي وضع تخطيط العمل بالقطاع العام والعمل علي تطويره وإمداده بالخبراء لرفع معدلات الإنتاج مع إكتشاف أي سلبيات وتقويمها وعلاجها .

4- يتم تقدير القيمة الفعلية لكل مصنع علي حده وبناء علي ذلك يتم إصدار أسهم بأسماء هذه المصانع علي أن يكون نصيب الدولة من الأسهم بما يساوي نسبة 40-60 % من الأسهم حسب أهمية هذا المصنع .

يتم تمليك العاملين بالمصنع نسبة 20 في المائة من الأسهم كحد أدني علي أن يقوموا بتسديد نصيب كل فرد منهم بجزء من علاواتهم السنوية علي أن يتم إعفائهم من الفوائد عند التسديد .

تطرح باقي الأسهم في بورصة الأوراق المالية ويقوم بشرائها المواطنين ومن يرغب من العاملين بالمصنع .

(أ) يتم صرف علاوة في حدود 5 جنيهات لجميع العاملين بالمصنع علي أن يسدد بها أول قسط من قيمة تملكهم الأسهم في حدود 20 في المائة من أسهم

المصنع.

(ب) تزداد قيمة إشتركهم سنويا مع زيادة مرتباتهم .

(ت) يتم صرف أرباح سنوية للعاملين علي قيمة 20 % من الأسهم بمجرد تسديدهم لأول قسط .

(ث) الأسهم التي يحصل عليها العامل غير متداولة ولا يحق له التنازل عنها أو الحصول علي قيمتها طوال إستمراره في الخدمة.

(ج) يحق للعامل التصرف في أسهمه وذلك في حدود المبالغ التي دفعها وذلك عند الإستقالة أو الإحالة الي المعاش وتتحول من أسهم غير متداولة إلي أسهم متداولة ويمكنه الأحتفاظ بها والحصول علي الأرباح السنوية لها .

5- التخلص من العاملة الزائدة وذلك بتشجيع الإحالة علي المعاش في سن مبكرة ،وذلك بضم خدمة في حدود من 2 ـ5 سنوات وذلك لرفع قيمة المعاش المستحق .

نتائج تنفيذ المشروع :

لا يوجد هناك خوف علي الخط الإشتراكي للبلد بتنفيذ هذا المشروع لأن الملكية العامة ستكون في حدود نسبة 60 – 80 في المائة من الأسهم بعد ضم قيمة إشتراك العاملين بالقطاع العام .وفي نفس الوقت الذي لن يزيد فيه إشتراك رأس المال الحر المساهم عن نسبة 20 – 40 في المائة من الأسهم سيئول أكثر من نصفها لصغار المستثمرين .

1- وسوف يقضي ذلك علي إلتزام الحكومة بزيادة الأجور بصفة دورية دون إلتزام من العاملين بالتبعية بزيادة الإنتاج .

2- يقوم بتحويل كثير من الوحدات الإنتاجية من معالة من خزانة الدولة إلي وحدات

ممولة لخزانة الدولة .

3- يكون الحافز للعاملين بالوحدات الإنتاجية مضاعفا سواء بزيادة قيمة الأسهم التي يملكوها بحيث تصل إلي أضعاف ما تم دفعه أو بزيادة قيمة الأرباح السنوية عليها .

4- تحقيق مسئولية أكبر لمجالس إدارة الشركات نتيجة تمثيل الأعضاء المنتخبين عن العمال لنسبة فعلية من إجمالي قيمة رأس المال بالإضافة إلي دخول ممثلين للقطاع الخاص في مجلس الإدارة .

5- إتاحة الفرصة لنمو الكفاءات وتصدرها لقيادة المنشآت الإقتصادية .

6- تحقيق الثورة الإدارية وخفض الجهود المبذولة لمراقبة سير العمل نتيجة الحوافز الفردية بصورة مباشرة لإنجاز العمل علي أحسن صورة

7- خلق التنافس بين الوحدات الإنتاجية المختلفة من جيث قيمة الإنتاج وجودته.

8- خفض العجز في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التنمية الإقتصادية .

9- تشجيع القطاع الخاص علي إنشاء مشروعات مشتركة مع الحكومة بنفس النظام المقترح لتطوير العمل بالقطاع العام . وتكون مساهمة الحكومة بالتمويل بالعملة الصعبة المتيسرة من القروض الأجنبية ، بالإضافة إلي تقديم الدراسات الكاملة عن المشروع ، وتقديم الخبراء اللازمين لإدارته علي أحسن صورة، علي أن يتم إختيار المشروعات بما يحقق خطة التنمية، وتمتص هذه المشروعات جزء كبير من مدخرات القطاع الخاص بالإضافة إلي إمتصاص العمالة الزائدة في القطاع العام .

10- القضاء علي التضخم وزيادة الأستثمارات المحلية وخفض الأسعار بالتالي .

11- ترشيد القطاع الخاص وتوجيهه لخدمة التنمية وتشجيع المواطنين لممارسة الأعمال الحرة .

12- تهيئة المناخ الملائم لتشجيع الإستثمارات الأجنبية مع تدعيم الشركات الوطنية .

13- القضاء علي الأفكار والمبادئ الهدامة بصورة عملية وكشف زيفها وعدم جدواها في تقديم الحلول من أجل التنمية .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

الباب الثالث

مشروع تنظيم الجمارك في المناطق الحرة

الغرض:

1- تيسير الإجراءات الجمركية علي منافذ المنطقة الحرة وتسهيل تدفق المواطنين خارج المنطقة الجمركية.

2- القضاء علي وسائل التحايل للتهرب من الجمارك وضمان حصول الدولة علي التعريفة الجمركية .

3- زيادة موارد الدولة من الجمارك في المناطق الحرة بما يزيد عن الضعف.

4- تخفيف العبء علي أجهزة الجمارك في تحصيل التعريفة الجمركية .

5- العمل علي إزدهار التجارة في المناطق الحرة وتخفيف العبء علي أجهزة الجمارك في مطار القاهرة الدولي وميناء الأسكندرية والسويس .

فكرة المشروع :

1- تعتمد فكرة المشروع علي تحصيل الجمارك من المنبع . أي بإضافة رسم الجمارك علي ثمن شراء البضائع من التاجر مقابل إيصالات خاصة تصرف من مصلحة الجمارك وذلك في حالة نية تداول البضائع خارج المنطقة الحرة .

2- يقوم مأموري الجمارك بتجميع صور هذه الإيصالات من المواطنين عند عبورهم المنطقة الجمركية وضمان تواجد إيصالات مسدد بها رسم الجمارك مطابقا لما يحملون من بضائع .

3- يتم تحصيل هذه الرسوم من التجار كل فترة (حوالي أسبوع) ويتم محاسبتهم من واقع الإيصالات المحدد فيها المتحصل من رسم الجمارك ويتم توريدها في مكاتب خاصة .

4- يتم عمل دورات تدريبية للتجار العاملين بالمنطقة الحرة لمدة من 2-3 يوم لتدريبهم علي إضافة رسم الجمارك علي البضائع التي يتاجرون فيها ، يتم في نهايتها توزيع كتيب يشمل جميع الرسوم المستحقة وتحدد لهم مهلة للحصول علي الدورة التدريبية ، لايصرح بعدها لغير الحاصلين عليها ممارسة الأتجار في المنطقة الحرة .ويتم توزيع نشرات دورة لمتابعة أي تغييرات جمركية لاحقة.

5- يقوم مأموري الضرائب بمراجعة الرسوم المستحقة التي تم تحصيلها من التجار من واقع الإيصالات .وفي حالة إنخفاض الرسم المحصل من التاجر عن المفروض تحصيله يتم تحصيل الفرق بالإضافة إلي غرامة تعادل 20% من الرسم المستحق، وذلك في حالة عدم تجاوز الفرق عن 40% من الرسم المستحق ، تقسم مناصفة بين التاجر والمشتري ، وفي حالة زيادة الفرق عن 40% من الرسم المستحق يتم تحصيل الفرق بالإضافة إلي غرامة تعادل 100% من الرسم المستحق تقسم مناصفة بين التاجر والمشتري لمنع التلاعب في

التحصيل.

وفي حالة محاولة أحد المواطنين المرور ببضائع لم يسدد عنها رسوم جمركية يتم تحصيل التعريفة الجمركية بالإضافة إلي غرامة تعادل 100% من التعريفة المستحقة .

6- التاجر الذي تتكرر مخالفاته يتم إنذاره بعد عدد معين من المخالفات ،وإذا ما تعداها يسحب ترخيص عمله بالمنطقة الحرة .

7- يتم تخصيص نسبة 25% من الرسوم الجمركية المتحصلة في المنطقة الحرة(مع العلم بأنها ستشكل جزء من الزيادة عن قيمة المتحصل بالنظام الحالي) بصورة مباشرة لصالح تنمية المنطقة الحرة وتدعيم مرافقها بما يليق كواجهة لجمهورية مصر العربية .

8- يتم تخفيض التعريفة الجمركية المقررة حاليا بواقع من20-40% علي حسب نوع السلع التي سيسري عليها التخفيض حتي لا يتأثر حجم التجارة بالمنطقة والعمل علي إزدهاره ،بالإضافة إلي التخفيف علي المواطنين العاديين وتشجيع المواطنين العاملين بالخارج علي شراء إحتياجاتهم من المناطق الحرة داخل الوطن .

9- يتم منح مفتشي الجمارك مكافأت تشجيعية تعادل نسبة من المتحصل من المخالفات نتيجة محاولة التهرب من دفع قيمة الجمارك المستحقة .

النتائج :

1- زيادة دخل خزانة الدولة من رسوم الجمارك مع تيسير الإجراءات الجمركية .

2- القضاء علي الطبقة الطفيلية التي تحاول إستغلال أي تيسيرات من الدولة لتحقيق ثروات غير مشروعة بواسطة التحايل علي الجمارك أو التهرب منها.

3- تنمية الوعي الجمركي وتشجيع المواطنين العاملين بالمناطق الحرة لتحصيل الرسوم الجمركية من المنبع لفائدتهم بإستفادة مدينتهم فائدة مباشرة بنسبة من الرسوم المقررة وتأكيدا لدورهم في تنمية مدينتهم.

4- سيؤدي تمويل المنطقة الحرة بنسبة 25% من الرسوم الجمركية إلي الإرتفاع

بمستوي الخدمات بالمنطقة ، وبالتالي يؤدي إلي زيادة حجم الإستثمارات ، وبالتالي تبعا لذلك قيمة المتحصل من الرسوم الجمركية .

5- تسهيل مهمة مصلحة الضرائب وذلك بتقدير جزء من حجم المبيعات الكلية للتجار وأرباحهم عن طريق إيصالات الجمارك .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

الباب الرابع

مشروع حل مشكلة الإسكان باجهود الذاتية

الغرض:

1- إتاحة الفرصة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من تملك مسكن يتلاءم مع موارده المحدودة .

2- تشجيع الشباب علي تكوين أسر جديدة بدون أعباء باهظة .

3- إنشاء تجمعات سكانية متجانسة تبعد عن الوادي لمسافة من 10 – 20 كم .

4- القضاء علي رأس المال المستغل في الأسكان والقضاء علي ظاهرة خلو الرجل .

5- تخفيف الكثافة السكانية والتخفيف علي مرافق الدولة داخل المدن .

فكرة المشروع :

1- تمليك مسكن مناسب للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود يتلاءم مع مواردهم المحدودة .

2- يتم إنشاء الأحياء السكنية في الأراضي الصحراوية خارج نطاق المدن . وبإعتبار إنخفاض قيمة الأرض التي سيتم بها إنشاء المسكن فإننا نجد أن الجزء الأكبر من قيمة المسكن سيتركز علي الإنشاءات .

3- يتم إنشاء المسكن داخل مساحة من الأرض حوالي 300 متر ، وتكون مساحة المباني من 50 إلي 100 متر حسب المقدرة المالية أو عدد أفراد الأسرة . والباقي حديقة ملحقة بالمسكن ويمكن بناء دور ثاني وثالث في المستقبل مع تزايد القدرة المالية .

طريقة إنشاء الأحياء السكنية :

1- تم تكوين جمعيات تعاونية لبناء المساكن تتبع المجمعات الصناعية أو الزراعية أو العاملين بالوزارات المختلفة أو النقابات المهنية والعمالية لتنظيم بناء مساكن الأعضاء .

2- يقوم الأعضاء بدفع مقدم لثمن المنزل يتراوح من 200 -500 جنيه حسب تكاليف الوحدات المختلفة ويقسط الباقي علي أقساط شهرية محدودة .

3- تقوم بنوك الأسكان والبنوك العقارية بإقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعاملين ، ويتم إعطائها الأولوية للحصول علي مواد البناء بالسعر الرسمي .

4- يتم إنشاء مصانع للطوب الرملي بجوار المنشآت الصناعية والإستعانة بالحجر الجيري في البناء في حالة توافره بالمنطقة المحيطة .

5- يتم تخطيط المدينة السكنية مع وضع التوسعات في المستقبل في الإعتبار،

مع تخصيص أماكن للمساحات الخضراء والحدائق بالإضافة إلي الحي التجاري ووسائل الترفيه من سينمات وملاهي ونوادي .

6- يتم إعفاء المحال التجارية والسنيمات والملاهي من الضرائب لمدة من 5 – 10 سنوات لتشجيع القطاع الخاص علي تعمير المنطقة .

7- يتم تشجيع من يرغب من العاملين بالمجمعات الصناعية من المصابين بعجز جزئي أو قرب إحالتهم علي المعاش علي إدارة هذه المحال مع إستمرار صرف مرتباتهم لمدة من 2-5 سنوات يقطع بعدها .

8- يخصص لكل مسكن مساحة ثابتة من الأرض حوالي 300 متر يتم الإنشاء داخلها للمسكن ،وتتغير مساحة الأنشاءات من منطقة إلي أخري وفقا لإعتبارات تتدخل فيها القدرة الشرائية لمالك المسكن وعدد أفراد أسرته .

9- بإعتبار إنخفاض قيمة الأرض التي سيتم فيها إنشاء المسكن ،فإننا نجد أن الجزء الأكبر من قيمة المسكن سيرتكز علي الإنشاءات .

10- يمكن توفير قدر كبير من الخامات المستخدمة في إنشاء الصبات الخراسانية في المسكن الواحد وإستخدامها في أكثر من مسكن . وذلك بعمل أساس المنزل لأنشاءات لا تزيد عن ثلاث طوابق ويتم عمل الحوائط وتشطيب المبني دون صب سقف خرساني للمبني مما يؤدي إلي خفض نسبة من 50 – 60 في المائة من تكاليف إنشاء المبني .

11- يتم الإستعاضة عن السقف الخرساني بسقف خفيف من طبقتين من خشب السلوتكس يفصلهما إطار عريض من الخشب ، بحيث تقوم بعزل الحرارة ،ويتم طلاء سقفها العلوي بطبقة عازلة من القار (البيوتمين) ،ولن تزيد تكاليفها عن 10 في المائة من تكاليف الإنشاء .ويتم تركيبها علي أسطح مائلة، ويمكن فكها عند الحاجة وتركيبها في مكان أخر ،وذلك عند توافر تكاليف الصبة الخرسانية لدي مالك المسكن .

12- من هذا نجد أن تكاليف الأنشاء للمساكن ذات الأسقف الخفيفة

سوف تصل إلي من 50 – 60 % من تكاليف إنشاء المساكن بالأسقف الخرسانية .

13- في حالة قيام العاملين بالمصنع بالإشتراك في بناء مساكنهم وذلك بتنظيم ساعات عملهم بالمصنع وفترات راحتهم وتحديد عدد معين من الساعات كشرط لإستلام المسكن مع منح من يعمل ساعات زيادة عن المقرر مكافآت تشجيعية مما يؤدي إلي تخفيض تكاليف الإنشاءات حوالي 10-15 % بالإضافة إلي خفض الفاقد من مواد البناء نتيجة الإهمال. أي أننا سوف نصل بتكاليف إنشاء المسكن إلي حوالي 50% من تكاليف إنشاء المسكن التقليدي بالإضافة إلي توفير الجزء الأكبر من ثمن الأرض. مما يجعل تمليك العامل أو الموظف المحدود الدخل لمسكنه متيسرا.

14- تتحمل الوزارات المختلفة تكاليف إنشاء المرافق في الأحياء الجديدة واضعين في الإعتباء أن هذه التكاليف أقل بكثير من تطوير مرافق العاصمة لتفي بإحتياجات سكان العاصمة في الوقت الحالي بالإضافة إلي تكاليف الصيانة الدورية لها.

تصميم المسكن المنخفض التكاليف :

1- يتم أنشاء المسكن داخل مساحة من الأرض حوالي 300 متر مربع ، وتكون مساحة المباني من 50-100 متر مربع مباني والباقي حديقة ملحقة بالمسكن.

2- يمكن إستغلال الحديقة في توفير جزء من السلع الغذائية وذلك بتربية الطيور وزراعة بعض الخضروات وأشجار الفاكهة .

3- يتم بناء المسكن بالتصميمات الآتية :

(أ) منازل خفيفة وتشتمل علي :

1- حجرة وصالة ومنافعهم .

2- حجرتين وصالة ومنافعهم .

3- ثلاث حجرات وصالة ومنافعهم .

4- أربع حجرات وصالة ومنافعهم كشكل نهائي لا يمكن تغييره .

(ب) منازل بأسقف خرسانية :

وتشتمل علي نفس عدد الوحدات السابق ذكرها (1،2،3،4) . ويتم تصميم المسكن ذي الوحدات الأقل بحيث يمكن إضافة وحدات إضافية عند التوسع في المستقبل حتي يصل إلي الشكل النهائي للمسكن ذي الأربع حجرات وصالة دون المساس بالشكل العام للمساكن أو إحداث أي تشويه بها .

مثال :

يمكن تحويل المسكن ذي الحجرة وصالة إلي حجرتين وصالة وهكذا حتي نصل إلي المسكن ذي الأربع حجرات وصالة ، وذلك في حالة زيادة القدرة المالية أو زيادة عدد أفراد الأسرة .ويمكن أيضا بناء دور ثان وثالث في المستقبل مع تزايد المقدرة المالية .

تشجع هذه الوسيلة علي زيادة إقبال الأسرة الناشئة علي الإكتفاء بمسكن مكون من حجرة وصالة ومنافعها مع عدم حرمانها من التوسع في المسكن مستقبلا.

ويؤدي ذلك إلي إقتصاد كبير في الإنشاءات يتيح بناء عدد مضاعف من المساكن بالإضافة إلي إنخفاض تكاليف إنشاء هذه المساكن بما يتوافق مع قدراتهم الشرائية .

4- يتم بيع أرض البناء بسعر منخفض لتشجيع المواطنين علي البناء .

5- يرفع سعر الأرض بنسبة من 10_30 % سنويا حسب إرتفاع قيمة الأرض نتيجة الإنشاءات الجديدة . تفرض ضريبة سنوية علي الأرض الفضاء المباعة تساوي من 60-70 % من قيمة إرتفاع سعر بيع الأرض السنوي لدفع الملاك علي سرعة البناء ومنع الإثراء الغير مشروع بالإتجار في الأراضي وحرمان الدولة من الحصول علي عائد المصاريف التي أنفقتها بالمنطقة .

6- من حصيلة فرق سعر الأرض السنوي يتم الوفاء بجزء من تكاليف الإنشاءات التي قامت بها الدولة ، علي أن تخصص نسبة مئوية من حصيلة هذا الفرق لتنمية مرافق المنطقة .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

الباب الخامس

مشروع لتخفيف كثافة المنشآت الصناعية

في مدينة القاهرة

الغرض:

1- خفض عدد المصانع والمنشآت الإقتصادية داخل مدينة القاهرة .

2- تخفيض الكثافة السكانية في مدينة القاهرة ،والقضاء علي الهجرة الداخلية اليها.

3- القضاء علي مشكلة الإسكان والمواصلات داخل مدينة القاهرة .

4- التخفيف علي مرافق الدولة داخل المدينة .

5- التيسير علي هيئات الإستثمار الأجنبية للعمل بالعاصمة .

6- تخفيض تكديس المنشآت الحيوية في البلاد داخل رقعة صغيرة هي العاصمة، وأثر ذلك من الناحية الإستراتيجية العسكرية .

7- توفير سبل الراحة للعمال ،وتوفير المسكن الملاءم القريب من محل عملهم مما يؤدي إلي تركيز جهودهم لزيادة الإنتاج .

8- إنشاء مجمعات سكانية متجانسة ينمو فيها الود وأخلاق القرية .

9- إشراك العمال في بناء مصانعهم وأحيائهم السكنية ،لغرس الشعور بالإنتماء والغيرة علي مصانعهم وتنمية أحيائهم السكنية وربطهم بمجتمعهم الجديد .

10- عزل العناصر العميلة والعناصر الهدامة من أن تندس داخل القاعدة العمالية

للتأثير عليها لإستغلالها لتحقيق مآربها .

11- القضاء علي رأس المال المستغل في الإسكان والقضاء علي ظاهرة خلو الرجل .

12- إتاحة الفرصة للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود من تملك مسكن يتلاءم مع موارده المحدودة وتشجيع سكان العاصمة بالنزوح منها .

13- تشجيع الشباب علي تكوين أسر جديدة بدون أعباء باهظة .

14- إنشاء مجمعات صناعية تبعد عن الوادي لمسافة من 10 – 20 كم .

15- إنشاء مجمعات زراعية تحيط بالمجمعات الصناعية وتقوم بتوفير إحتياجات المجمعات الصناعية من الإنتاج الزراعي وخاصة الخضر والفاكهة واللحوم .

16- في حالة نجاح الفكرة يمكن تطبيقها في المحافظات المختلفة .

فكرة المشروع :

1- تعتمد فكرة المشروع علي نقل الجزء الأكبر من المصانع من داخل المحافظة إلي خارج العاصمة لمسافة تبعد من 10 – 20 كم من الوادي . وكما شهد البر الغربي للنيل حضارة أجدادنا الفراعنة منذ سبعة آلاف عام ، فإنه يجدر بنا الآن أن نشيد حضارتنا الحديثة ،ونبني قلاعنا الصناعية بجوار حضارتنا التليدة .

2- يتم تقسيم المصانع الموجودة في العاصمة الآن إلي ثلاثة أقسام :

(أ) مصانع يسهل نقلها :

وهي التي يسهل نقل آلاتها من مكان لآخر مثل مصانع النسيج مثلا .

(ب) مصانع يصعب نقلها :

وهي التي يصعب نقل آلاتها بالإضافة إلي إرتفاع تكاليف الإنشاءات الخاصة والمصممة خصيصا لتشغيل المصنع مثل مصنع الحديد والصلب .

(ح) مصانع لا يمكن نقلها :

وهي التي تم إنشائها بقرب مصادر المواد الخام مثل مصانع الأسمنت .

3- يتم إعادة إنشاء هذه المصانع في المنطقة الواقعة إبتداء من هرم دهشور إلي هرم سقارة إلي أهرام الجيزة ، وعلي مسافة من 10 – 20 كم من الوادي .

4- يتم إنشاء أحياء سكنية حول هذه المصانع ، يحيط كل حي بالمصنع الذي يخصه في صورة نصف دائرة من جهة الشمال الشرقي مع ترك مسافات كافية بين كل مصنع وآخر .

5- يقوم العاملين بكل مصنع بالإشتراك الفعلي في بناء مصانعهم ومساكنهم للقضاء علي مشكلة نقص الأيدي العاملة في مجال البناء والتشيد ، بالإضافة إلي خفض تكاليف الإنشاءات وتحقيق دخل إضافي من المكافآت الممنوحة نتيجة إشتراكهم في البناء .

6- خلق عناصر جديدة من أصحاب الحرف وعمال البناء تساعد علي سد العجز الحالي في تخصصاتهم .

7- يتم عمل مجمعات زراعية في المنطقة الفاصلة بين المصانع ووادي النيل وحول المصانع تقوم بتوفير إحتياجات المجمعات الصناعية من الإنتاج الزراعي خاصة الخضر والفاكهة واللحوم .

8- يملك العاملين في إستصلاح هذه المنطقة قطعة أرض مساحتها 5 أفدنة بالإضافة إلي مكافأة شهرية محدودة ويطرح باقي الأرض المستصلحة للبيع بأسعار التكلفة للمواطنين علي ألا يزيد نصيب الفرد عن 20 فدانا .

9- يتم بناء قري نموذجية بجوار المجمعات الزراعية .

10- يتم إستغلال وتشجيع المجندين المسرحين من القوات المسلحة بالعمل في المجمعات الزراعية .

11- يتم تشجيع طلبة الثانوي وطلبة الجامعة للإشتراك في بناء المجمعات الصناعية، وإنشاء المجمعات الزراعية خلال العطلة الصيفية لقاء مكافآت رمزية لتنمية حب الوطن في نفوسهم ، وإعدادهم الإعداد السليم للمساهمة في تحقيق التقدم للبلاد.

12- يتم إنشاء شبكة جيدة من الطرق لربط المجمعات الصناعية والزراعية ببعضها البعض مع ربطها بالشاطئ الغربي للنيل مع إنشاء ثلاث كباري إضافية عند حلوان والمعصرة ومصر القديمة . بلإضافة إلي توسيع طريق القاهرة –الفيوم، مع

ربطه بطريق مصر – الإسكندرية الصحراوي مباشرة .

فكرة المشروع :

1- يتم تكوين جمعيات تعاونية لبناء المساكن تتبع المجمعات الصناعية لتنظيم بناء مساكن العاملين .

2- تقوم بنوك الإسكان والبنوك العقارية بإقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعاملين ،ويتم إعطائها الأولوية للحصول علي مواد البناء بالسعر الرسمي .

3- يتم بناء المسكن كما هو وارد بالتفصيل في مشروع حل مشكلة الإسكان .

4- يتم تمليك المساكن للعاملين بالمجمع الصناعي كل حسب موارده لقاء مقدم لثمن الشراء ويقسط الباقي .

إنشاء المجمعات الصناعية :

1- يتم إنشاء المجمعات الصناعية حسب الأسبقية. مصانع خفيفة – مصانع متوسطة– مصانع ثقيلة .

2- يتم إشراك العاملين بالمصنع في جميع مراحل بناء المصنع وذلك خلال ساعات عمل إضافية لقاء مكافآت تشجيعية .

3- يتم إخلاء المصنع الأم تدريجيا مع نمو المصنع الجديد حتي لايتعطل الإنتاج .

4- يتم عمل شبكة طرق جيدة لربط المجمعات بمدينة القاهرة وربطها ببعضها البعض مع إنشاء ثلاث كباري لربط البر الغربي بالبر الشرقي، وذلك عند حلوان والمعصرة ومصر القديمة ،وذلك لتخفيف الضغط علي باقي الكباري والقضاء علي أزمة المواصلات .

5- يتم تأجير جزء من المصانع التي تم إخلائها داخل المدينة لشركات الإستثمار التي تقيم مصانع متقدمة تكنولوجيا وتحتاج إلي أيدي عاملة قليلة لتشغيلها، علي أن تسهم حصيلة تأجيرها في بناء المصانع الجديدة .

يخصص إستخدام الجزء الباقي كمعاهد تكنولوجية ومدارس تدريب مهني لإعداد الفنيين والعمالة المدربة اللازمة لنهضتنا الصناعية ،بحيث يتم فيها تجميع مراكز التدريب التابعة للمصانع المختلفة حتي تتفرغ المصانع للأنتاج وحده .

إنشاء المجمعات الزراعية :

تعتمد فكرة إنشاء المجمعات الزراعية علي صلاحية المنطقة المحصورة بين هرم دهشور وأهرام الجيزة للزراعة ، مع عدم توافر مياة الري اللازمة لزراعة الأرض لإرتفاعها عن الوادي لمسافة لا تزيد عن عشرة أمتار .

1- يتم تركيب ماكينات لرفع مياة الترع الموجودة في الوادي إلي منطقة الإستصلاح، وهي مشكلة بسيطة ومنخفضة التكاليف مع تقدم التكنولوجيا. وتستخدم طريقة الرش في الأراضي المستصلحة لتوفير أكبر قدر من المياه .

2- يتم إنشاء جمعيات تعاونية لإستصلاح الأراضي بالجهود الذاتية تحت إشراف وزارة الزراعة .

3- يتم تشجيع المواطنين النازحين من قراهم إلي القاهرة والمجندين المسرحين من الخدمة للعمل بإستصلاح الأرض لقاء مكافأة شهرية من 12-15 جنيه علي أن يتملك قطعة من الأرض مساحتها 5 أفدنة بعد فترة من ثلاث سنوات حسب طاقته وإنتاجه في العمل .

4- يتم تشجيع المواطنين علي إستثمار مدخراتهم لشراء الأرض المستصلحة بحد أقصي 20 فدانا للفرد .

5- يتم إستصلاح الأرض ةإستثمارها لفترة معينة من الزمن حواليمن 2-4 سنوات حتي تغطي جزء من تكاليف إستصلاحها ثم تملك للعاملين بها ، وفي نفس الوقت يقل ثمن الشراء بالنسبة للمستثمرين بمدخراتهم .

6- يتم فرض ضريبة مرتفعة في حالة تحويل الأرض الزراعية إلي أرض بناء للحيلولة دون شراء الأرض الزراعية المستصلحة لأغراض أخري .

7- يتم إنشاء قري نموذجية مخططة علي نفس نظام إنشاء الأحياء السكنية بالمجمعات الصناعية مع مراعاة تغيير تصميم المسكن .

8- يتم إعفاء الآلات الزراعية من الجمارك لتشجيع القطاع الخاص علي الإستثمار في القطاع الزراعي ، علي أن يقيد إستخدامها في المجال الزراعي ، مع رفع الجمارك علي سيارات الركوب والسلع الكمالية والإستهلاكية تدريجيا بحيث

لايتأثر إجمالي إيراد الدولة من رسوم الجمارك .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com

الباب السادس

مشروع إنشاء مجمعات زراعية بإستصلاح
مساحات في حدود عشرة آلاف فدان
بالجهود الذاتية

الغرض:

1- التوسع في الجهود المبذولة لإستصلاح الأرضي وإشراك القطاع الخاص والأفراد في التنفيذ .

2- إستصلاح مساحة تزيد عن الخمسة ملايين فدان متوافرة في الوادي الجديد وحول بحيرة النوبة والصالحية والساحل الشمالي وسيناء.

3- أستغلال أكثر من ألف مليون متر مكعب ماء تضيع هباء في البحر المتوسط دون إستغلال ،وأكثر من نصفهم نتيجة لتخلف طرق الري في مصر .

4- تمليك المعدمين مساحة من الأرض مساحتها خمسة أفدنة نظير إشتراكهم في العمل بإستصلاح الأرض .

5- تشجيع المواطنين علي إستثمار مدخراتهم لشراء الأرض المستصلحة بحد أقصي 20 فدانا للفرد .

6- الأقلال من الإعتمادات الحكومية قدر المستطاع .

7- إستغلال الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع في تنفيذ المشروع .

8- الإستفادة من الفائض الكبير من خريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية .

9- زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني في البلاد والعمل علي خفض أسعاره .

10- تطوير أساليب الزراعة وإستخدام الميكنة الزراعية .

فكرة المشروع :

تقوم فكرة المشروع علي تمليك الفي أسرة الأرض بواقع خمسة أفدنة لكل أسرة.

وينقسم الملاك الجدد إلي قسمين :

(أ) ممـــــولين للمشـــــروع . (ب) عـــــاملين بالمشـــــروع .

(أ) الممولين :

يقوم الممولين وعددهم ألف ممول بدفع مبلغ في حدود 250 جنيه كمقدم حجز للخمسة أفدنة ويقسط الباقي علي أقساط دورية حسب تكلفة الإستصلاح ، مع إمكانية إستغلال الأرض بعد إستصلاحها بواسطة إدارة المشروع وفاء لباقي تكلفة الإصلاح في حالة مقدرة المالك علي الدفع .

رأس المال :

يتكون من مجموع المبالغ المدفوعة من الأعضاء الممولين وقدارها مائتين وخمسين الف جنيه رأس مال المشروع .

(ب) العاملين بالمشروع :

يقوم العاملون بالمشروع وعددهم ألف عضو بالإدارة الفعلية للمشروع من فلاحة وري وزراعة وإشراف وسيطرة .

ويقسم الأعضاء العاملين بحيث تكون مسئولية كل عضو إستصلاح عشرة أفدنة يكون في النهاية هو المالك لأي من نصفيها(خمسة أفدنة) ، بحيث يكون هنالك الدافع الذاتي بإستمرار العمل وبذل أقصي مجهود لكونه سيصبح المالك لنصفها .

أي أن مساهمتهم في المشروع بالمجهود، علي أن يمنح كل عضو عامل مكافأة شهرية من 15 – 20 جنيها للإنفاق علي لوازمه وإحتياجاته ، وسوف توفر إدارة المشروع الضمان الإجتماعي للأعضاء العاملين .

طريقة تنفيذ المشروع :

- يتم تكوين جمعية زراعية تضم جميع الأعضاء المشتركين سواء بالتمويل أو التنفيذ الفعلي.
- يتم إستصلاح العشرة آلاف فدان علي مراحل بحيث تكون أول مرحلة ألف فدان .

تقوم إدارة المشروع بإلقاء ثقلها كله علي الأف فدان الأولي علي يسغل فيها الجزء الأكبر من رأس مال المشروع حوالي 90 % من رأس المال .

العاملين بالمرحلة الأولي :

يبدأ المشروع بمائة عضو عامل لإستصلاح الأف فدان علي أن يملكوا الأرض بمجرد إستصلاحها ، ويتم توزيعهم كالأتي :

- تقسم الأف فدان إلي أحواض ، كل عوض علي مساحة خمسين فدانا .
- يخصص عدد 20 % من الأعضاء العاملين بالمشروع وهم في هذه الحالة عشرين عضوا للأعمال العامة بالمشروع من إدارة أو تشغيل الماكينات والألات الزراعية .

تقسيم الميزانية :

تقسم ميزانية المشروع ومقدارها مائتين وخمسين ألف جنيه كالأتي :

100000 جنيه وذلك كمقدم لشراء الآلات الزراعية من الإصلاح الزراعي .

50000 جنيه كتكاليف زراعة الأف فدان .

50000 جنيه مكافأة العمل .

50000 إحتياطي .

-

250000 جنيه .

يتم شراء الآلات الزراعية من ماكينات حرث وماكينات ري وجرارات زراعية في حدود من 250000 جنيه إلي 300000 جنيه من الإصلاح الزراعي بالتقسيط بمقدم 50000 جنيه .

مباني القرية :

تقوم الجمعية الزراعية بإنشاء قري نموذجية مخططة علي نفس نظام إنشاء الأحياء السكنية في مشروع حل مشكلة الأسكان مع مراعاة تغيير تصميم المسكن .

بعد نجاح المرحلة الأولي للمشروع ، يتم توزيع الأف فدان علي المائة عضو العاملين بالمشروع بواقع خمسة أفدنة لكل عضو .

ويخصص الخمسمائة فدان البافية لمائة من الأعضاء الممولين علي أن يقوموا بدفع باقي تكاليف الإستصلاح .

من المبالغ المجمعة بعد إستصلاح الألف فدان باضافة إلي جزء من عائد زراعة الألف يمكن إستصلاح ألف فدان أخري بواسطة مائة عامل أخرين وهكذا حتي يتم إستصلاح العشرة الآف فدان .

بعد إنتهاء المشروع تؤول ملكية الآلات والمنشآت التي أستخدمت في المشروع إلي أعضاء المشروع .

ويمكنهم إستخدامها في العمليات الزراعية لقاء أجور رمزية تستخدم في صيانة وتجديد المعدات وإضافة أي إبتكارات جديدة للمشروع بالإضافة إلي زيادة الخدمات المؤداه بالمنطقة .

دور الحكومة في المشروع :

1- إعطاء إدارة المشروع إمتياز العمل بالمنطقة .

2- تقوم بنوك الإسكان العقارية بإقراض الجمعية لبناء المساكن للعاملين ، ويتم إعطائها الأولوية للحصول علي مواد البناء بالسعر الرسمي .

3 - توفير الخدمات العامة من :

(أ) تقديم الفنيين والخبرات لتنفيذ المشروع في أحسن صورة .

(ب) توفير التأمين الصحي والأمن .

(ت) تنفيذ مشروعات الري وشق الترع .

(ث) بناء مدرسة إبتدائية .

(ج) تحقيق وسائل المواصلات وربطها بباقي الجمهورية .

علي أن يقدم جزء من هذه الخدمات في صورة مساعدة من الحكومة والجزء الأخر في صورة قروض طويلة الأجل تسدد بعد نجاح المشروع .

نتائج تنفيذ المشروع :

1- إستصلاح مساحات كبيرة من الأرض في أزمنة قياسية بواسطة المنتفعين بصورة مباشرة .

2- إتاحة الفرصة لكل قادر علي العمل لإمتلاك خمسة أفدنة في مدة من 3 – 5 سنوات مع حصوله علي مكافأة شهرية تتزايد مع بدء إنتاج الأرض .

3- إتاحة الفرصة للمستثمرين لتملك مساحة من الأرض من 5 – 20 فدانا بسعر التكلفة لتوافر الدافع لدي جميع العاملين لخفض تكاليف الإستصلاح .

4- تقوم الجمعية بإستزراع الأرض بعد إستصلاحها وتقوم بتوريد عائد الإنتاج في صورة إيراد سنوي ، مع إمكانية إستلام الملاك لأراضيهم لزراعتها بأنفسهم وقت طلبهم ذلك .

مصطفي محمد إسماعيل

1398 هـ / 1978 م

Most_ism45@yahoo.com